

قطاع استغلال المقالع

جاء القانون رقم 13/27 بكثير من النقاط المضيئة التي من شأنها أن تنعكس إيجابا على القطاع، وإن كانت بعض عناصره تحتاج إلى إعادة النظر.

<u>نقاط القوة</u>	<u>نقاط الضعف</u>
<p>* ملائمة وإعداد نص قانوني طبق على كل أنواع المقالع؛ * إنشاء هيئات للإشراف متعددة الأطراف وذات طابع جهوي: اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية؛ * التطرق في النص لكل المساطر المتعلقة بمختلف مراحل استغلال المقالع (الفتح والتتبع والتجديد والإغلاق...) * استحضار المعايير البيئية في عملية الاستغلال (دراسات التأثير على البيئة والتقارير السنوية، ومسطرة إعادة تأهيل الموقع، الزامية الكفالة المالية لضمان إعادة تهيئة المقالع بعد انتهاء الاستغلال...) * وضع منظومة للعقوبات الجزرية وتعزيز مسلسل المراقبة. * إعداد مخططات جهوية لتدبير المقالع على الصعيد الوطني. * تحديد مدة الاستغلال.</p>	<p>* منح الإدارة الوصية الدور الأساسي في القطاع، وأحيانا * عدم وضوح طرق التفاعل مع الإدارات الأخرى المعنية، * اصدار بعض النصوص التنظيمية مع كثرة الإحالات على نصوص تنظيمية أخرى حول البيئة وإعداد التراب... * عدم التطرق بما يكفي إلى البعد الاجتماعي للعاملين في القطاع؛ * عدم التطرق إلى المحور المالي (عدم ملاءمة سياسة الأسعار) والضرربي؛ * عدم معالجة إشكالية نهب رمال الشواطئ.</p>
<p><u>المخاطر التي ينطوي عليها</u></p> <p>* ضرورة اصدار النصوص التنظيمية للقانون المتعلقة بعناصر أساسية) : شروط فتح المقالع، ومضمون دفتر التحملات، وتركيبية وطريقة اشتغال اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية لتتبع تدبير المقالع وحجم الكفالة البنكية وسجل التتبع...؛ * احتمال عجز المستغلين عن التلاؤم مع مقتضيات المنصوص عليها، خلال الفترة الانتقالية المحددة في سنتين، في غياب تدابير للمواكبة (نظرا لحجم بعض المواقع واختلاف أنواع المقالع)؛ * ضرورة توفير الموارد البشرية وأدوات المراقبة على الصعيدين المحلي والوطني.</p>	<p><u>الفرص التي يتيحها</u></p> <p>* تأطير القطاع بشكل يساعد على احترافيته، وعلى بروز فاعلين كبار * تنظيم القطاع وتعزيز أوجه المراقبة يشكلان فرصة لمحاربة النشاط غير المهيكل؛ * المصادقة على الميثاق الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، في مارس 2014، يمثل مرجعية هامة يمكن اعتمادها لوضع مقاربة شاملة للقطاع؛ * الملاءمة وخلق الانسجام مع الجهوية الموسعة</p>